في افتتاح ورشة العمل العلمية حول اللامركزية وبناء الدولة والتنمية

رئيس الوزراء يدعو إلى حوار شفاف يحل كل القضايا اليمنية بالتوافق ويبقي الوطن موحداً

بن مبارك: الحوار الوطني أولوية كبرى ونجاحه هدف وطني جامع
زكوت: البنك الدولي مستمر في تقديم المزيد من الدعم لمسيرة البناء والتنمية في اليمن

أحمد الطيار

قال رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة إن قضية اللامركزية جزء مهم من عملة الإصلاح الدستوري التي ستجري في إطار مؤتمر الحوار الوطني، وستهيمن على ما تبقى من مرحلة التحول الديمقراطي وصولا إلى دولة محددة الملامح مكتملة البناء المؤسسي.

وأشاد الأخ رئيس الوزراء في افتتاح ورشة العمل الخاصة باللامركزية، وبناء الدولة والتنمية في اليمن والتي انعقدت امس بصنعاء بالشراكة بين مركز الخبراء للتنمية والخدمات الاستشارية، والبنك الدولي وبالتنسيق مع الأمانة العامة للحوار الوطني بمشاركة واسعة من أعضاء لجنة الحوار والوزراء والشخصيات الاجتماعية إن الأولويات الملحة التي تهيمن على هذا الظرف المرحلي من تاريخ بلادنا، هي تلك التي تتصل بشكل أساسي بمهام بناء الدولة اليمنية الحديثة والديمقراطية، دولة الحرية والعدالة وسيادة القانون، وتتصل كذلك، بصياغة هيكلها المستقبلي، وطبيعة النظام السياسي، وبالعمل الدءوب من أجل أن تأتي هذه المهمة معبرةً عن الإرادة الجامعة للشعب اليمني، ومعبرةً بشكل دقيق عن خياراته وعن تطلعاته.

مرحبا بما تبحثه الورشة باعتبارها واحدة من الدلالات الهامة لفعاليات تُجسد المسئولية الحقيقية للمجتمع المدني، وتعبر عن تفاعله الجاد والمسئول مع قضايا وأولويات اليمن، في هذه المرحلة الهامة من تاريخه، وفي كل المراحل والمنعطفات، ولأنها تجسد على نحو عملي الشراكة المفترضة بين الحكومة والمجتمع المدني، وفق ما تقضي به صيغة الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة.

ومضى يقول :إننا نقف اليوم على بعد يومين من انعقاد الحدث الهام والكبير والمفصلي والاستثنائي، في تاريخ اليمن، إنه مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي سيجتمع في إطاره ممثلون عن كافة مكونات وفئات الشعب اليمني، تسودهم روح الوفاق والاتفاق، وتحفهم رعاية الله وتوفيقه، وتدفعهم إلى الأمام، إرادة لا تلين، على المضي في طريق الحوار الهادف والمسئول، الذي لا سقف له.

مؤكدا تطلع اليمنيين قيادة وحكومة وشعباً إلى أن يشكل هذا المؤتمر، جسر عبور آمن نحو المستقبل، وأن يُحسن اليمنيون توظيف فضائه الرحب، للتحاور حول كل القضايا، بشفافية مطلقة، وصولاً إلى التوافق المنشود حول أفضل الخيارات، وأفضل الصيغ، التي تُبقي على وطنهم موحداً وقوياً، ومظلةً حانيةً لكل أبنائه، وصيغةً متميزةً للعيش المشترك وواحة للأمن والأمان والاستقرار والازدهار.

وقال : إنني أتوجه إلى كل أبناء الشعب اليمني بالدعوة المخلصة إلى أن يكونوا عوناً للمؤتمر، لا بصفتهم خارج المؤتمر بل بصفتهم جزءاً أصيلاً من المؤتمر، لأن نجاح المؤتمر وبلوغه غاياته المنشودة، مرهون بإيمان اليمنيين جميعاً بالحوار وبضرورة الحوار.

وخاطب المشاركين في أعمال الورشة قائلا :أنتم تكرسون الجهدَ والوقتَ للبحث في قضية اللامركزية، ليس بصفتها بحثاً في هيكل الدولة وشكلها، فقط، بل بصفتها صيغةً شاملة، للعلاقة بين مركز الدولة وأقاليمها،وللوظائف التي تُحقق معنى التنمية الشاملة والمستدامة، من حيث كونها معياراً أساسياً في قياس مستوى رضا وتفاعل الناس.

وشدد رئيس الوزراء على أهمية أن تأتي التجربة اليمنية مستوعبة لظروف بيئتها، ومستوعبةً، كذلك، لتحديات واقعها، ومتفاعلةً مع احتياجات المجتمع اليمني، ومجسدةً لروح الوفاق، الذي هو هدفنا الأسمى في كل ما نتوخاه من مؤتمر الحوار الوطني، ومن كل إجراء نتخذه في إطار مرحلة التحول الديمقراطي الحالية.

منوها إلى أنه لا توجد صيغةٌ إلزاميةٌ لشكل ومحتوى النظام السياسي، في أي إرث ديني أو ثقافي أو حتى سياسي، وتأسيساً على هذا الفهم، ينبغي أن تجرى النقاشات داخل مؤتمر الحوار وخارجه، دون تعصب أو تحيز أو أي محاولةٍ لفرض أفكار جاهزة، لأن غايتنا جميعاً هي دولة تجمعنا تحت مظلتها قيمُ الوفاق والاتفاق، والشراكة والانتماء المشترك لبلد عظيم هو اليمن.

وحث أعضاء مؤتمر الحوار الوطني على الانشغال بصورة أعمق، بالأبعاد الاقتصادية والتنموية للامركزية، فهذه الأبعاد هي التي تشكل أولويات الناس، ومحط اهتمامهم، والمعيار الذي تُقاس به مستويات النجاح أو الفشل، لأي تجربةٍ يتم اعتمادها في إطار مفهوم اللامركزية، من حيث هي صيغة تمنح المجتمع فرصةً كبيرةً لإدارة شئونه، ومرة أخرى أنا لا أقترح أية صيغة للامركزية إلا ما سيجمع عليه اليمنيون.

مشددا أن على المتحاورين في المؤتمر الوطني للحوار وضع الأسس القانونية والدستورية التي تجعل الحكم في اليمن مستقبلا غير قابل ليكون فرديا بل مرسي على التداول السلمي للسلطة ،مؤكدا في نفس الوقت على أن حكومة الوفاق الوطني لن يتدخل أبدا في محاور ومواضيع المؤتمر وهي ملتزمة بتوفير كافة الإجراءات والمستلزمات لنجاحه حتى يتمكن اليمن من العبور الأمن لمستقبل جديد.

من جانبه أشار الدكتور احمد بن مبارك أمين عام لجنة الحوار الوطني إلى أن الورشة تعتبر مقاربةً رصينة لواحدة من أهم القضايا في أجندة الإصلاح السياسي والدستوري في اليمن.

وقال إن مؤتمر الحوار الوطني، هو الحدث الوطني الأبرز في هذه المرحلة، وهو المحطة الأكثر حيوية في مسيرة الانتقال السياسي السلمي الذي نص عليه اتفاق التسوية السياسية، وهو أولوية وطنية، ونجاحه يمثل هدفاً وطنيا جامعاً، لأن اليمنيين يعولون عليه اجتراح صيغة للحل التاريخي لمجمل القضايا التي يشتمل عليها جدول أعمال المؤتمر.

مشيرا إلى أن أحد التكليفات الأساسية، لمؤتمر الحوار الوطني المنصوص عليها في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية تلك المتصلة بـــ"معالجة هيكل الدولة والنظام السياسي"، كجزء من عملية "الإصلاح الدستوري"، "واقتراح التعديلات الدستورية إلى لشعب اليمني للاستفتاء عليها".

> **الدعوة لانشغال أعضاء مؤتمر الحوار الوطني بالأبعاد الاقتصادية والتنموية للبلد**

وأشار الدكتور بن مبارك إلى أن الورشة أخذت على عاتقها، مهمة التأسيس المعرفي،للامركزية، وتوضيح الأبعاد الكاملة لهذه القضايا، وهي خطوة هامة وضرورية، في سياق النقاشات متعددة الأبعاد،التي تسبق انعقاد مؤتمر الحوار الوطني .

مبينا أن هذا الحشد من الخبراء والمتخصصين والناشطين من داخل اليمن وخارجه، سوف يحدث تحولاً في فهمنا لقضية اللامركزية، لأن النقاش سيتناول هذه القضية من زوايا عديدة، ولن تقف اهتماماته عند حدود الإجابة على الأسئلة التي تثيرها القوى السياسية، إزاء قضية اللامركزية، من منطلق سياسي بحت، بل سيتم ربط اللامركزية أو الحكم المحلي، بالتطبيقات التي تعيشها العديد من المجتمعات في العالم، وفقاً لما ستكشف عنه المؤشرات المتصلة بهذه التطبيقات على مستوى التنمية والخدمات ودور المجتمع.

من جانبه قال السيد جنيد احمد رئيس قطاع التنمية المستدامة بالبنك الدولي إن على اليمنيين أولا القيام بمصالحة شاملة لكافة القضايا الملحة في مجتمعهم من خلال الحوار الجاد وهو ما يوفره مؤتمر الحوار الوطني الحالي وهو فرصة تاريخية لا تعوض.

مستعرضا تجربة بنجلادش والتي تمت فيها كاتبة الدستور وبناء نظم منذ 40 عاما وحتى اليوم لا تزال فرص التمزق موجودة لأنه لم يتم مصالحة منذ ذلك الوقت .

مشددا على أن المصالحة ستمكن الجميع من بناء دولة جديدة تقوم على العدالة والمساواة لكل أبناء الشعب ،وهذا يتطلب بناء نظام يكون فيه الدستور رابطا بين الشعب وبين الحكم واعتبار الشعب مصدر السلطة والحكم قريب من الشعب على أن اختيار الشكل المناسب لليمن يقع على كاهل اليمنيين انفسهم .

وبين أن اللامركزية نظام معمول به في العديد من دول العالم لكنه بحاجة لأسس ومتطلبات محلية ذات تشريعات وقوانين تجعله فعالا ويحقق العدالة والمساواة بين كافة أفراد المجتمع ،واللامركزية ليست حدثا بل هي عملية لعشر سنوات من النهوض ،مشددا على ضرورة وجود مصداقية في إشراك المواطنين في صنع اللامركزية وتطبيقها.

من جانبه أكد المدير القطري للبنك الدولي في صنعاء وائل زكوت دعم البنك الدولي لكافة مداولات ونقاشات مؤتمر الحوار الوطني وأنه لن يألوا جهدا في تقديم المزيد من الدعم لمسيرة البناء والتنمية في اليمن.

وأوضح أن البنك الدولي يطمح من خلال الفعالية إلى تسليط الضوء ونقل المعرفة المعمقة حول أفضل الممارسات والتجارب الدولية والإقليمية المختلفة في الدول التي شهدت تحولات سياسية في مجال الحكم المحلي واللامركزية والتعريف بالمزايا والسلبيات لتلك التجارب وعرضها كمرجعية ومدخل لإثراء المداولات والنقاشات في إطار الحوار الوطني بما يسهم في رسم معالم أساسية تعزز جهود إعادة بناء الدولة على أساس مبادئ اللامركزية والحكم المحلي في اليمن.

مشيرا إلى انه لا توجد وصفة محددة لنظام لامركزي بالمقدور أن يتم تعميمه في اليمن وذلك نتيجة اختلافات وخصوصيات كل دولة فماهو ناجح ملائم في دولة ليس بالضرورة أن يتلاءم مع دولة أخرى، فالامر متروك لليمنيين وحدهم في صياغة شكل الدولة المستقبلية بحسب معطيات وخصوصيات الإطار اليمني والتوافق على إقامة تجربة ديمقراطية نموذجية تلبي تطلعات الشعب اليمني في حياة كريمة وحكم رشيد.

وقال :لدينا في البنك الدولي إحساس وأمل وتفاؤل في مستقبل أفضل لليمن ما بعد الثورة فاليمن اليوم يتلقى دعما دوليا غير مسبوق يجعل من فرص النجاح والتغيير إلى الأفضل ممكنا وبالتالي سوف يعكس نفسه على إنجاح المرحلة الانتقالية لليمن وإنجاح عملية الحوار الوطني .

وكان الدكتور محمد الميتمي رئيس مركز الخبراء للتنمية والاستشارات قد ألقى كلمة أكد فيها أن الورشة تهدف إلى عرض الأسس والمتطلبات المعرفية والتنموية والفنية لبناء دولة مدنية لامركزية ديمقراطية تنموية عادلة واليمنيون وحدهم وعبر الحوار من يختارون شكل تلك الدولة وإطارها ودستورها وبناءها المؤسسي ولكن ينبغي أن يهتدي هذا لاختيار أفضل التجارب والممارسات العملية والتاريخية التي مرت بها كثير من دول العالم واستطاعت أن تتجاوز محنتها وصراعاتها كما تهتدي بأفضل الأسس والقواعد والممارسات العالمية لبناء هذه الدولة اللامركزية وهذا هو هدف الورشة .

مشيرا إلى أن الورشة استقطبت أفضل خبراء التنمية واللامركزية في العالم واستدعت أيضا شخصيات ليحدثوا عن تجارب شعوب ودول عدة من حيث الأسس والمبادئ والمعارف التي تحقق التنمية على أسس إيجابية بمفهوم بناء الدولة واستراض تجارب دول مرت بنفس المنعطفات التاريخية الحرجة واستطاعت أن بحيث تقدم صيغة تحقق لهذا البلد الاستقرار والتنمية وللمواطن الرخاء والمساواة والعدل.

وقد ناقشت الورشة عبر جلستين محورين هامين تضمنت الأولى التي رأسها الدكتور ياسين سعيد نعمان مستشار رئيس الجمهورية عضو لجنة الحوار الوطني هيكل الدولة وتوزيع الموارد وشملت الجلسة استعراضا لهيكل الدولة وتوزيع الموارد ومبادئ عامة ونماذج دولية قدمها السيد وليم فوكس أستاذ إدارة الأعمال ومدير مركز إدارة الأعمال للبحوث الاقتصادية في جامعة تنسي ،وقدم الأستاذ عبد الغني الأرياني ورقة عمل عن هيكل الدولة وتوزيع الموارد في اليمن كما قدم السيد ليوناردو رميو ورقة حول التحليل النقدي للنظام الحالي في اليمن.

وقدم دي كي سريفا ستافا والسيد فليب فان رينفيلد ورقتي عمل عن التجارب في الهند والنيبال وجنوب أفريقيا في هيكلة الدولة وتوزيع الموارد .

وفي الجلسة الثانية والتي رأسها الدكتور عبد الكريم الأرياني مستشار رئيس الجمهورية نائب رئيس اللجنة الفنية للحوار تم استعراض ثلاث أوراق عمل قدمها كل من أمين المقطري وكيل وزارة الإدارة المحلية حول الحكم المحلي وتقديم الخدمات بالتنسيق مع السيد ليوناردو ،وتضمنت الورقة الثانية استعراضا لبناء الدولة والحكم المحلي وتقديم الخدمات في الهند وجنوب أفريقيا قدمها السيد دي كي سريفا والسيد فليب فان كما استعرض السيد جنيد احمد رئيس قطاع التنمية المستدامة بالبنك الدولي ورقة عن الحكم المحلي وبناء الدولة ثم تم النقاش المفتوح مع فريق الخبراء .

تصوير ناجي السماوي

الدكتور ياسين سعيد نعمان:

نتجه نحو البحث عن كيفية بناء الدولة فهي ليست موجودة حتى نطالبها بتوزيع الموارد

صنعاء /سبأ/..

قال مستشار رئيس الجمهورية الدكتور ياسين سعيد نعمان أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني "إن اليمنيين أمام مهمة عظيمة تتعلق ببناء الدولة، التي عجزت عن إنجازها الأنظمة السابقة.

جاء ذلك خلال ترؤسه جلسة العمل الأولى من أعمال الورشة العلمية حول المرحلة الانتقالية في اليمن وما بعدها اللامركزية وبناء الدولة والتنمية، التي نظمها مركز الخبراء للتنمية والخدمات الاستشارية، بالشراكة مع البنك الدولي، وبالتنسيق مع الأمانة العامة للحوار الوطني، والتي جاءت تحت عنوان "هيكل الدولة وتوزيع الموارد".

وأضاف الدكتور ياسين سعيد نعمان:"إن اليمن بحاجة إلى إرادة سياسية تنطلق من الحاجة الحقيقية للناس، في هذه المرحلة التي نتجه فيها نحو البحث عن كيفية بناء الدولة، التي قال إنها ليست موجودة، حتى نطالبها بتوزيع الموارد.

وكان المشاركون في الورشة، قد استمعوا خلال جلسة العمل الأولى إلى (5) أوراق عمل، قدمت من كل من الخبير الاقتصادي الدولي الهندي دي كي سريفاستافا، ورئيس قطاع التنمية المستدامة بالبنك الدولي جنيد كمال أحمد، ونائب رئيس مركز الخبراء للتنمية والخدمات الاستشارية، عبدالغني الإرياني، ورئيس التنمية المحلية الدولية الاستشارية لينارد جي روميو، ومدير مركز إدارة الأعمال للبحوث الاقتصادية بجامعة تنسي الأمريكية.

واستعرضت الأوراق مواضيع على صلة باللامركزية وهيكل الدولة، وقدمت تجارب من كلٍ من جنوب إفريقيا والهند والنيبال، وقدمت تحليلاً عن هيكل الدولة وتوزيع الموارد في اليمن استناداً إلى الوضع القائم، كما قدمت مبادئ عامة ونماذج دولية حول اللامركزية وتوزيع الموارد.

فيما تركزت جلسة العمل الثانية برئاسة مستشار رئيس الجمهورية الدكتور عبدالكريم الإرياني حول الحكم المحلي وتوزيع الخدمات، وقدمت فيها (5) أوراق عمل لكل من وكيل وزارة الإدارة المحلية لقطاع التخطيط، أمين المقطري، ولينارد جي روميو، ودي كي سريفاستافا، والخبير في الإدارة المحلية بجنوب إفريقيا، فيلب فان راينفلد، وجنيد كمال أحمد، استعرضت في مجملها مواضيع الحكم المحلي وتقديم الخدمات، وبناء الدولة والحكم المحلي في كل من الهند وجنوب إفريقيا.

وقد أعقبت جلستي العمل نقاشات مستفيضة حول المضامين التي وردت في أوراق العمل والتصورات التي قدمها المتحدثون الرئيسيون في الورشة.

هذا وفي ختام الورشة ألقيت عدد من الكلمات من قبل كل من رئيس مركز الخبراء للتنمية والخدمات الاستشارية، الدكتور محمد عبدالواحد الميتمي، وأستاذة القانون بجامعة عدن الدكتورة هدى علوي، وممثل المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، جمال بنعمر، السيد كنيث.

وقد عرض الدكتور الميتمي دوافع عقد هذه الورشة من قبل المركز والبنك الدولي، وشدد على أن الورشة لا تقترح نموذجاً بعينه للامركزية بل تعرض خيارات، خصوصاً وأن اليمن على مشارف الحوار الوطني ..وقال"إن المركز سيواصل الاهتمام بهذه القضية من خلال إنشاء موقع إليكتروني لاستقبال آراء الناس وإيصالها إلى مؤتمر الحوار، إلى جانب مواصلة عقد ورش مماثلة.

من جهتها أكدت الدكتورة هدى علوي أهمية مراجعة الوضع الحالي للعلاقة بين المركز والأقاليم والاستفادة من الأخطاء التي أدت إلى حالة الاحتقان التي تجري اليوم على خلفية وعي الناس بطبيعة بناء الدولة في اليمن.

فيما أكد ممثل جمال بنعمر أن الحوار الوطني هو آلية مفيدة لتحقيق المصالحة الوطنية، وفرصة تاريخية لصياغة شكل الدولة اليمنية وتصميم مبادئ لدستور جديد أو دستور معدل، وتقديم مقترحات لتحسين الحكم، بالإضافة إلى كونه طريقة شاملة جديدة للسياسة.

ونوه كنيث بورشة اللامركزية، قائلاً: ستوفر تجارب من دول العالم..لكنه شدد على أهمية تبني أو نسخ نموذج خارجي، لأن أفضل خبرة نحتاجها في إطار الحوار أن نساعد الناس على اتخاذ القرارات الصعبة بدلاً من اتخاذ القرارات نيابة عنهم.

اليمنيون على موعد مع المستقبل..

كتب/ رئيس التحرير

تشرئب أعناق اليمنيين إلى حيث تنطلق القوى السياسية والحزبية ونخب المجتمع غدا (الاثنين) في حوار صادق وشفاف يبحث في تفاصيل الأزمة ويتلمس حلولاً لمعالجتها على قاعدة من الشراكة والمسئولية وبمعزل عن استحضار مآسي ومرارات الماضي وذلك بالتطلع إلى آفاق المستقبل القائم على جدلية الحوار البناء لصياغة عقد اجتماعي جديد يستوعب تطلعات وطموحات أبناء هذا الوطن الذين يستحقون الأفضل بالنظر إلى المعاناة التي اكتووا بنارها وعاشوا خيباتها طيلة الفترة المنصرمة وبالنظر أيضاً إلى المظالم الكثيرة التي دفعت بهم إلى الاصطفاف على امتداد رقعة الوطن انتصاراً لقضاياهم العادلة في الانعتاق من الطغيان والاستبداد والظلم والإقصاء وبالتالي التأسيس لدولة النظام والقانون وكفالة الحرية والعدالة والمساواة.

لقد انتصرت الحكمة اليمانية في أروع تجلياتها عندما ارتضت الأطراف المعنية الاحتكام إلى رغبة الناس في أحقيتهم المشروعة في التغيير السلمي الحضاري دون أن يقلل ذلك من أسبقية وفاعلية المبادرة الخليجية للتسوية السياسية بآلياتها المزمنة التي جاءت في توقيتها ومكانها المناسبين وبرعاية أممية تجسدت في قراري مجلس الأمن الدولي (2014) و(2051) وجميعها خطوات عبرت عن إجماع دولي غير مسبوق في رعاية التسوية السياسية وانتشال الأوضاع من حافة الانهيار الاقتصادي الاجتماعي الشامل انطلاقا من أهمية موقع اليمن الجيو-ستراتيجي الذي يطل على أهم ممرات الملاحة الدولية.

ولا شك أن اليمنيين والعالم أجمع -وهم يتطلعون إلى الحكمة اليمانية في أروع تجلياتها - يأملون كذلك أن تكون القوى السياسية على الساحة الوطنية- وهي تخوض هذا المعترك الحضاري - عند مستوى التحدي وجسامة هذه المسئولية التي تفترض منهم جميعا التنازل لبعضهم البعض وتغليب مصالح اليمن العليا وتفعيل مضامين الشراكة المجتمعية وصولا باليمن إلى موقع الريادة التي يستحقها في استلهام وترجمة تطلعات الداخل والخارج في إنجاز مراحل التسوية السياسية دون إخلال أو تلكؤ ،خاصة وأن أمام المؤتمر منظومة متكاملة من مشروعات إعادة البناء النهضوي الشامل والتي تقتضي قدرا كبيرا من استشعار حجم وعظمة هذه المسئولية الوطنية والتاريخية التي ستضاعف - ولاشك- من مهام قوى المجتمع وهي تعيش مخاضات التحول الحضاري عبر بوابة الحوار الشامل.

ومن زاوية الإنصاف فإنه - ومنذ انطلاق مسار التسوية السياسية في نوفمبر 2011 م، يمكن التأكيد على حقائق نجاح القيادة السياسية بزعامة الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني في ترجمة أبرز ملامح المرحلة وبالذات إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية فضلا عن قدرة الأخ رئيس الجمهورية على امتصاص رواسب الماضي والتفاعل مع قضايا الحاضر ومستجداته بسعة أفق ورؤية موضوعية عبرت عنها تحركاته الفاعلة والدؤوبة والحاسمة ، سواء تلك المرتبطة بالتعامل مع قضايا الداخل بالحكمة والاقتدار وهي التي أعادت الأوضاع المتردية إلى طبيعتها وأحيت مناخات الألفة والوفاق بين مختلف الأطراف والتكوينات ..أو تلك الجهود المتعلقة بقدرة الرئيس على ترجمة مضامين المبادرة الخليجية المزمنة التي نعيش اليوم أدق وأهم مضامينها المتمثلة في التئام مؤتمر الحوار الوطني ..وهي خطوات -ولاشك - استحق عليها الرئيس عبدربه منصور هادي تأييد ودعم الأسرة الدولية والإقليمية ، حيث تجلى ذلك من خلال رعاية مؤتمرات أصدقاء اليمن والمانحين وحشد تمويلات الدعم لمساعدة اليمن في إنجاز خططه الإنمائية الطارئة ومجابهة تحدياته الراهنة بكل جزئياتها المؤرقة.

وإذا كنا قد أفضنا باستعراض تلك الجهود المشكورة التي تحسب لجميع فرقاء العمل السياسي في الساحة الوطنية والأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي والأسرة الدولية لإنجاز هذه المرحلة من مسار التسوية ، فإنه لا ينبغي التقليل من حجم وطبيعة التحديات الماثلة أمام مؤتمر الحوار الوطني ، خاصة تلك المرتبطة بالقضية الجنوبية العادلة بامتياز والتي تمثل ركن الزاوية في معترك الحوار وبوابة الأمل في إشراقة ملامح الدولة اليمنية الحديثة المنفتحة على العصر والملبية لمتطلبات التغيير والمستوعبة لمجمل طموحات الناس على امتداد رقعة الوطن ، فضلا عن جوهرية تلك القضايا الأخرى والتي تتطلب جميعها قدرا إضافيا من مسئولية معالجتها بالحرص على كيان المجتمع ووحدة تماسكه وتحصينه ضد مخاطر الانزلاق إلى أتون صراعات مدمرة لن تعود بعدها لليمن فرصة للبناء هذا إذا لم تنعدم فرص العيش نفسها. لكل ذلك ، فإن مسئولية المتحاورين لا ترتبط فقط بمسألة البحث عن معالجات لمجمل مشكلات المجتمع اليمني وإنما تستهدف بدرجة أساسية تأمين الظروف الملائمة لإعادة اكتشاف عبقرية الإنسان اليمني في ابتداع الحلول والتي ستتجسد -أكثر ما تكون - في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي يأمل الجميع بأن يكون ملبيا لتلك الرغبة العارمة في قيام اليمن الجديد.